الانحياز الذي لم يمنع دعاته من أن يكونوا اكثر اعضاء المجلس التشريعي عملا ونشاطا كي يحصل القطاع على مزيد من الاستقلالية في ادارة شؤونه ، وتقليص صلاحيات الحاكم الاداري العام وزيادة صلاحيات المجلس التشريعي وتغيير طريقة تشكيله ، بحيث تكون الغلبة للاعضاء المنتخبين وليس للاعضاء المعينين .

كان نشاط المجلس التشريعي ، خلال الفترة التي نبحثها ، محكوما بالظروف الموضوعية العامة التي رافقت تشكيله ، تمخضات الساحة الفلسطينية من ناحية ، واستجابة الادارة المصرية لتلك التمخضات ، حيث كانت مضطرة، اكثر مما هي مبادرة ولقد انعكس هذا ، على نشاط المجلس التشريعي ، حيث كانت تبرز وجهتي نظر ، وبكلمة أدق منهجية ، في مواجهة القضايا التي كانت تطرح على بساط البحث . وجهة نظر ، يمكن وصفها بالجذرية ، ويمثلها بعض اعضاء المجلس التشريعي ، غير المرتبطين مباشرة بالادارة المصرية ، ووجهة نظر أخرى ، تحاول لجم دور المجلس التشريعي ، مستندة على طبيعة تشكيله ، من ناحية ، والضوابط التي اشتمل عليها النظام الدستوري ، والتي ابقت ، بدرجة او بأخرى ، صلاحيات الحاكم الاداري العام على ما كانت عليه قبل ١٩٦٢ .

ان الخلاف الذي نشأ في المجلس التشريعي ، لم يكن خلافا حول قضايا تفصيلية ، هنا او هناك . لا رابط بينها ، بل خلاف حول تصورين ومنهجين ، انعكسا على الموقف من القضايا التي كانت تطرح للبحث .

تنبع اهمية التصورين المشار اليهما ، من طبيعة واهمية المرحلة التي طرحا فيها ، فسنوات ١٩٦٢ — ١٩٦٤ شهدت مرحلة الكيانية الفلسطينية ، والتي ادت الى ولادة منظمة التحرير الفلسطينية ، من ناحية ، ومن ناحية اخرى ، فان هذه المرحلة قد شهدت ، موضوعيا ، بداية تباين التحولات في مراحل لاحقة ، الى شبه انفصال بين « العمل الفلسطيني » وبين الناصرية ، كنظام وسياسة ، لما للناصرية من اهمية في تلك المرحلة ، والمرحلة التي سبقتها ، حيث كان النضال الفلسطيني ، بدرجة او بأخرى ، جزءا اصيلا من التيار الناصري العريض . وفي هذا الاطار سيكون تتبعنا لنقاشات المجلس التشريعي . والذي يعكس المناخ الفلسطيني والاتجاه الذي كان يتبلور فيه من ناحية ، والعلاقة بين العمل الفلسطيني والناصرية ، من ناحية اخرى ، خصوصا وانها في قطاع غزة ، لم تكن مجرد شعارات ، بل سياسة عملية ، وهنا مصداقيتها .

منذ الجلسة الاولى التي عقدها المجلس التشريعي كان واضحا لاعضائه